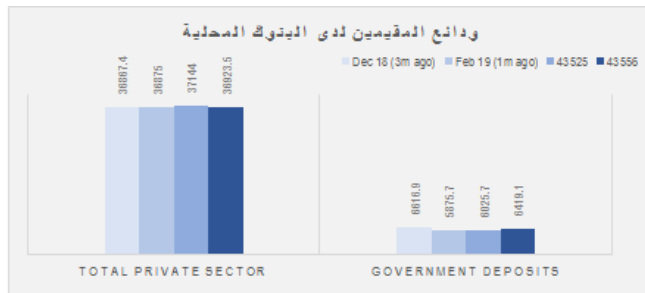


الودائع لدى البنوك المحلية

شهد الشهر ارتفاعاً في إجمالي ودائع البنوك (العام والخاص) بمبلغ 172.90 مليون دينار كويتي (وهو نمو يعادل 0.40%) لينتهي الشهر عند مبلغ 43.34 مليار دينار كويتي. وباستثناء "الودائع لأجل" و"الودائع بالعملة الأجنبية" ضمن ودائع قطاع الخاص، لم يشهد أي نوع من الأنواع الأخرى أي تراجع.

وعلى جانب التصنيف، فقد سجل القطاع الخاص، الذي يساهم بحصة كبيرة من الودائع بنسبة 85.19%، تراجعاً بمبلغ 220.50 مليون دينار كويتي، في حين سجلت الودائع الحكومية (14.81%) زيادة بمبلغ 393.40 مليون دينار كويتي خلال الشهر. وعلى جانب النطاق الدوري، فقد شهدت فترة الثلاثة أشهر تراجعاً طفيفاً في إجمالي الودائع بنسبة 0.04% مقارنة بشهر يناير 2019، حيث بلغ إجمالي الودائع 43.36 مليار دينار كويتي. وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي الودائع بمبلغ 575.40 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 1.35% على أساس سنوي.

أما بالنسبة لودائع القطاع الخاص، والتي تتكون من الودائع عند الطلب، ودائع التوفير، الودائع لأجل، الودائع بالعملة الأجنبية، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة 0.59% ولكنها ظلت تمثل أكثر من 85% من إجمالي ودائع البنوك المحلية. وعلى أساس شهري، وبإستثناء "الودائع لأجل" التي تمثل 2.19%، فإن الأنواع الأخرى من الودائع مثل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير ارتفعت بنسبة 4.40% و 2.85% على التوالي. ومثل الودائع لأجل، فقد انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 10.74% (ما يعادل 296.00 مليون دينار كويتي) عن الشهر الماضي. وعلى أساس فردي، كانت "الودائع لأجل" هي الخاسر الأكبر، حيث شهدت تراجع بما يعادل 452.10 مليون دينار كويتي.



ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية

المجموع الكلي	الودائع الحكومية	إجمالي القطاع الخاص	نهاية ربع السنة / الشهر
42,767.20	6,609.40	36,157.80	أبريل 2018 (لحام الماضي)
43,361.90	6,507.20	36,854.70	يناير 2019 (3 أشهر)
43,169.70	6,025.70	37,144.00	مارس 2019 (الشهر الماضي)
43,342.60	6,419.10	36,923.50	أبريل 2019
التغير			
0.40%	6.53%	-0.59%	شهري
-0.04%	-1.35%	0.19%	تغير 3 أشهر
1.35%	-2.88%	2.12%	سنوي

المبلغ بالمليون دينار كويتي

المصدر: بنك الكويت المركزي

نهاية الشهر	ودائع القطاع الخاص			الإجمالي
	بالدينار الكويتي	بالعملة الأجنبي	إجمالي ودائع القطاع الخاص	
2017				
نوفمبر	32,419.30	2,598.70	35,018.00	41,704.10
ديسمبر	32,667.60	2,733.50	35,401.10	42,138.50
2018				
يناير	32,414.20	2,607.90	35,022.10	41,622.60
فبراير	32,483.20	2,740.20	35,223.40	41,778.70
مارس	32,782.20	2,589.00	35,371.20	42,164.90
أبريل	33,108.40	3,049.40	36,157.80	42,767.20
مايو	33,589.20	2,574.30	36,163.50	42,926.80
يونيو	33,782.50	2,788.60	36,571.10	43,519.20
يوليو	33,672.80	2,669.40	36,342.20	43,089.30
أغسطس	33,504.80	2,696.90	36,201.70	42,801.00
سبتمبر	33,743.40	2,914.00	36,657.40	43,083.10
أكتوبر	34,085.10	2,613.70	36,698.80	43,081.90
نوفمبر	33,983.00	2,640.60	36,623.60	42,905.90
ديسمبر	34,250.90	2,616.50	36,867.40	43,484.30
2019				
يناير	34,164.60	2,690.10	36,854.70	43,361.90
فبراير	34,166.60	2,708.40	36,875.00	42,750.70
مارس	34,387.30	2,756.70	37,144.00	43,169.70
أبريل	34,462.80	2,460.70	36,923.50	43,342.60

من جهة أخرى، شهدت الودائع الحكومية التي تمثل 14.81% من إجمالي ودائع البنوك ارتفاعاً للشهر الثاني على التوالي، حيث حققت نمواً بلغت نسبته 6.53% أو بمبلغ 393.40 مليون دينار كويتي خلال شهر أبريل ليصل إلى 6.41 مليار دينار كويتي. وعلى أساس سنوي، شهد القطاع تراجعاً حاداً بمبلغ 190.30 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 2.88%. وضمن الودائع الحكومية، فقد ساهمت بنصيب الأسد بنسبة 94.33%، في حين تحظى الودائع تحت الطلب بالنسبة المتبقية.

وعلى أساس شهري، شهدت الودائع لأجل نمواً قوياً بنسبة 6.88% لتصل إلى 6.05 مليار دينار كويتي مقارنة بمبلغ 5.66 مليار دينار كويتي في الشهر الماضي، في حين ارتفعت الودائع تحت الطلب بمبلغ 3.70 مليون دينار كويتي لتصل إلى 364.10 مليون دينار كويتي من 360.4 مليون دينار كويتي الشهر الماضي. ومع ذلك، انخفضت الودائع لأجل على أساس سنوي بنسبة 3.60% على عكس الودائع تحت الطلب التي ارتفعت بنسبة 10.87%.

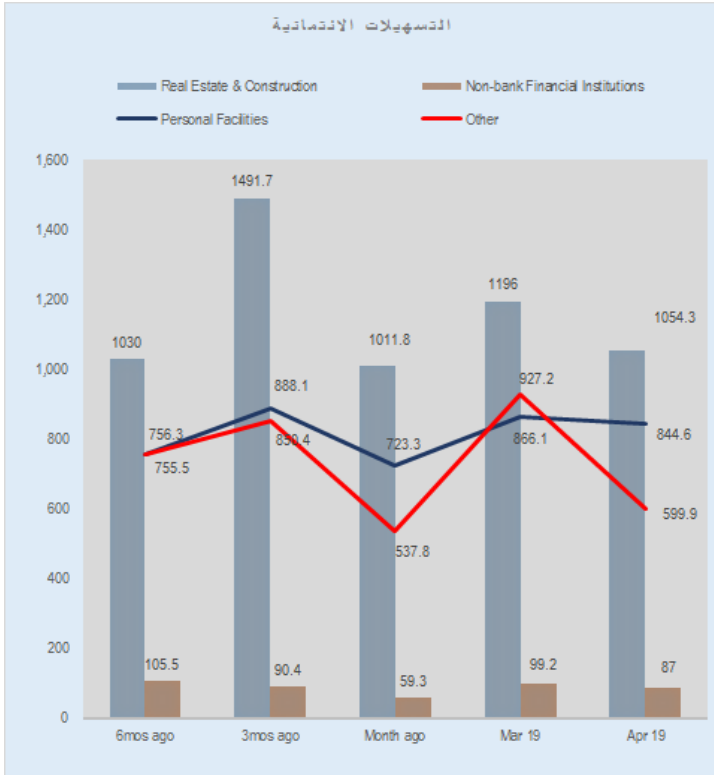
التسهيلات الائتمانية في الكويت

توزيع التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي (محلياً)

الشهر	العقار والإقراضات	مؤسسات مالية غير مصرفية	تسهيلات شخصية	أخرى	المجموع
2017					
نوفمبر	814.10	143.80	616.90	734.80	2,309.60
ديسمبر	1,051.00	147.50	637.00	1,320.70	3,156.20
2018					
يناير	835.10	117.80	607.70	522.00	2,082.60
فبراير	925.50	55.60	557.20	478.20	2,016.50
مارس	961.30	243.00	639.70	877.80	2,721.80
أبريل	885.90	80.60	643.10	594.90	2,204.50
مايو	826.60	92.90	643.70	632.60	2,195.80
يونيو	1,194.10	225.50	605.90	1,120.40	3,145.90
يوليو	1,189.00	70.00	744.60	922.00	2,925.60
أغسطس	855.60	29.40	612.90	636.50	2,134.40
سبتمبر	1,030.00	105.50	756.30	755.50	2,647.30
أكتوبر	1,020.00	185.80	772.40	657.90	2,636.10
نوفمبر	999.80	52.30	641.50	633.10	2,326.70
ديسمبر	1,491.70	90.40	888.10	850.40	3,320.60
2019					
يناير	988.40	87.80	741.30	681.60	2,499.10
فبراير	1,011.80	59.30	723.30	537.80	2,332.20
مارس	1,196.00	99.20	866.10	927.20	3,088.50
أبريل	1,054.30	87.00	844.60	599.90	2,585.80

المبالغ بالمليون دينار كويتي

المصدر: بنك الكويت المركزي



حققت التسهيلات الائتمانية خلال الشهر الماضي خسارة بمبلغ 502.70 مليون دينار كويتي لتصل إلى 2.58 مليار دينار كويتي، وهو ما يشير إلى تباطؤ في الإقراض بالنسبة لكل التصنيفات العامة، وكانت قطاعات الزراعة والنفط والغاز استثناء من ذلك التراجع.

وعلى أساس شهري، حققت التسهيلات الائتمانية تراجعاً كبيراً بنسبة 16.28% من 3.08 مليار دينار كويتي في مارس 2019. وحققت قطاعات الأنشطة المتماثلة مثل العقار والإنشاءات، والتي تساهم بجزء كبير من القروض الائتمانية (40.77%)، تراجعاً كبيراً بنسبة 11.85% بسبب التراجع في كلا القطاعين بنسبة 6.31% و34.72% على التوالي. وبصفة عامة، تراجعت التسهيلات الائتمانية، وعلى وجه الخصوص قطاع "الخدمات الأخرى" الذي تراجع بشكل حاد بنسبة 35.30% أو ما يعادل 327.30 مليون دينار كويتي لينتقل من المركز الثاني في التصنيف إلى المركز الثالث، ليأتي قطاع "التسهيلات الشخصية" في المرتبة الثانية مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.48% بما يعادل 21.50 مليون دينار كويتي. ورغم التراجع الحاد في نمو الائتمان في التسهيلات غير المصرفية وقطاع الخدمات الأخرى، فقد شهدت التسهيلات الشخصية زيادة في مساهمتها بنحو 462 نقطة أساس لتصل إلى 32.66% في الائتمان المحلي من 28.04% الشهر الماضي. وسجلت التسهيلات غير المصرفية تراجعاً بنسبة 12.30% بما يعادل 12.20 مليون دينار كويتي.

وعلى أساس سنوي، سجلت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار والإنشاءات نمواً بنسبة 19.01% مقارنة بشهر أبريل 2018 حيث ارتفعت القروض لقطاع العقار والإنشاءات بمبلغ 168.40 مليون دينار كويتي على أساس مقارنة سنوية. وسارت التسهيلات الشخصية، وهي مجموعة من القروض الاستهلاكية والأخرى، على نفس المسار وارتفعت بنسبة 31.33% معززة بارتفاع الاستهلاك والنمو القوي في مشتريات المنازل الخاصة والأوراق المالية. وأيضاً شهدت القطاعات غير المصرفية والأخرى نمواً بنسبة 7.94% و0.84% على التوالي.

وعلى مستوى فردي، كانت قطاعات الزراعة والأخرى التصنيفات الوحيدة التي سجلت تراجعاً على أساس سنوي. سجل قطاع "الأخرى" في التسهيلات الشخصية أعلى نمو بمبلغ 185.40 مليون دينار كويتي على أساس سنوي، في حين سجل قطاع الخدمات العامة أدنى نمو خلال نفس الفترة. وأخيراً، كان قطاع النفط والغاز هو القطاع الوحيد الذي حقق نمواً في التسهيلات على أساس شهري وسنوي بقيمة 4.50 مليون دينار كويتي و8.50 مليون دينار كويتي على التوالي.